



THEIR WIFE, KAREN ALICE, MURKIN

بسم الله الرحمن الرحيم

## السيد الرئيس

ينضم وفدي للبيان الذي أدلّ به وفد جمهورية إيران الإسلامية إنابة عن دول حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلّ به وفد جمهورية زامبيا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

بحيط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/139/74 والمقدم عملاً بقرار الجمعية العامة

٢٠٧/٧٣ ووفقاً للقرار ١٢٨/٦٣، والذي يعكس معلومات مستكملة وتحليلات بشأن المساعدة التي قدمتها

لأfrican Union لدول إفريقيا في مواجهة الصراعات في إفريقيا

ويقدم التقرير أفكاراً متعمقة عن الآليات والممارسات التي تعزز تنفيذ الدول الأعضاء الفعال للقانون الدولي، وكذلك عن الآليات القضائية وغير القضائية التي تدعمها الأمم المتحدة ، ويطلع وفدي إلى حوار صريح وممتد؛ حمله، مسامحه: التقدّب بهدف الخروج بخلاصات متفقة، علماً.

وتفق مع التقرير أيضاً أن الحاجة اشتدت أكثر من أي وقت مضى لمشاركة الأمم المتحدة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.. لكن بالنظر إلى التقرير نجد انه قد ركز وبشكل ملحوظ على محور سيادة القانون على المستوى الوطني.. وابرز فقط نقاطاً محدودة في إطار سيادة القانون على المستوى الدولي ...

بموجب المعاهدات الدولية وكذلك القانون الدولي العرفي وأن تمثل لها على قدم المساواة. ويجب أيضاً تفادي التطبيق الانتقائي للقانون الدولي؛ ويجب أن يحترم الجميع الحقوق المشروعة والقانونية للدول بموجب القانون الدولي؛ وينبغي أن يشكل مبدأ حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية حجر الزاوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بنظام قائم على قواعد في إدارة علاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى.

**السيد الرئيس ،**

يؤكد السودان أن مبادئ وقواعد القانون الدولي لا غنى عنها في صون وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، ينوي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها، أن تجدد التزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنه والمحافظة عليه وتعزيزه، بهدف إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي، ونشره لتعزيز سيادة القانون.

**السيد الرئيس ،**

التعاون مع الدول في ميدان بناء القدرات والعدن الفة، حسب احتياجاتها مذكورة فما يليه، تتمكن من إلزام

مؤسسات وطنية قادرة وفاعلة على قيادة عملية سيادة القانون.

### **السيد الرئيس،**

ختاماً نؤكد على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراماً تاماً وظائف وسلطات كل جهاز

جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، ملايين المحاكم والهيئات العامة، وأن تحافظ على لا ينتهي، من الأدلة،

الوظائف والصلاحيات ذات الصلة باليثاق.

ويتطلع وفدى إلى تداول مثير حول هذا الموضوع الحيوى والذى تمثل اللجنة السادسة المنبر المناسب له

وذلك على المستوى التكنولوجى، التهافت، وأن يمكن، مشهد القضاء، المهمة، شفافية، هذه